

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، صلى الله عليه وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من اتبع هديه إلى يوم الدين.

أما بعد، فإن هذا البحث الذي يحمل عنوان: **إدارة الأوقاف وتطوراتها في نيجيريا: مشكلات وحلول**، يهتم بأوضاع الأوقاف، وأحوالها في نيجيريا، من حيث إدارتها والإشراف عليها، ومن حيث التنمية والاستثمارات المعاصرة فيها، فنظراً لتمييز التنمية الإسلامية بالشمولية لكل جوانب الحياة، وتضمنها لكل النواحي، المادية، والأدبية، والروحية، والخلقية، ومالها من التأثير البالغ في التغيرات الإقتصادية، والاجتماعية، أصبح جديراً بالمكان أن يكون هناك بحوث شاملة لجميع جوانبها، وآلياتها، والوقف من أهم تلك الآليات، بل المؤسسات الوقفية من أبرز مظاهر تنمية الأرض وإعمارها الذي سجله التاريخ للمسلمين، فكان واجبا عليهم الاهتمام بتنمية هذه المؤسسات على ما يتماشى مع المستجدات والتحديات في هذا العالم، تحت المنظر الشرعي، والضوابط الشرعية، حتى لا يكون هناك استرسال في الطرق المحرمة، ولا تأخراً عن طرق مباحة يمكن أن تستغل عند استثمار الأوقاف، ولا يتم ذلك إلا بوجود وزارة خاصة بشؤون الأوقاف، أو على الأقل جهة حكومية تشرف على الأوقاف وتقوم بإدارتها.

والأوقاف — في حقيقتها — مشاريع تعني ببناء المجتمع تربوياً واقتصادياً وتكافلاً على شتى الوسائل، من توفير المؤسسات التربوية على جميع مستوياتها، وبناء القصور للسكنى أوللتأجير، والأسواق، والبساتين والمساجد والمقابر، وحفر الآبار، وتعبيد الطرق والجسور وغيرها،

وهذه المشاريع لا يختص بها صنف من الناس بل لجميعهم، و أيضاً، لا تُستغل لحظة من الزمن، بل على مدار العصور، وهو من خصائص المسلمين، فقد روي عن الإمام الشافعي رحمه الله تعالى أنه قال " ما أحبس أحد في الجاهلية " وأجمل من ذلك كله أنه ليس من ورائها غرض إلا ابتغاء وجه الله، كيف لا، وقد حث النبي عليه الصلاة والسلام أمته على مثل هذه الذخائر، وأخبرهم أنهم إذا ماتوا انقطعت أعمالهم ولا يصل إليهم من الأجر إلا ما كان من جنس الصدقة الجارية، فلما كان هذا هو شأن الأوقاف كان من المناسب أن يكون سبب لاختيارنا لهذا الموضوع.

1.2 الإشكالات المتعلقة بهذا البحث:

إن كثيراً من الأوقاف في نيجيريا تواجه خطر الانهيار لأسباب قد تكون طبيعية أو غير طبيعية¹، مما جعل المؤسسات الوقفية بحاجة إلى إعادة بناء هيكلها، وإنشائها على ما يناسب المقاصد الأساسية منها، ويعيد لها نشاطها تحت الضوابط الشرعية، وكما أن بعض الأوقاف تواجه مشكلة عدم الغلة أو قلته، وبالأخص كثير من البيوت الوقفية للسكنى، فتغدو لا تقدر على تسديد ما عليها من فواتير المياه والكهرباء، فربما التجأت بعض مساجدنا إلى التخفف على المصلين دبر كل فريضة، فهذه ظاهرة في مساجدنا، فهل لها من حل؟ وأشد من ذلك تعرض كثير منها لاعتداء الناظرين عليها أحياناً، ومن غيرهم حيناً آخر، وذلك كله لعدم وجود إدارة منظمة خاصة بالأوقاف في بعض المناطق أو لضعفها في مناطق أخرى.

الأوقاف الإسلامية من أقدم المؤسسات المالية، ظهرت مع ظهور الإسلام، ولم تزل توجد إلى يومنا هذا، ولكنها قليلة الموارد، نادرة النشاط، مقارنة مع مؤسسات مالية أخرى، مثل

¹المشاكل الطبيعية كانهدام الوقف وسقوطها أو الموت أو الهرم أو تعطل المنفعة أو قلة رغبة الناس فيه. وأما غير الطبيعية كإهمال الناظر وعدم اهتمامه به أو قلة الوعي عن اساليب تنميته وغير ذلك من الأسباب.

البنوك وبيوت التمويل، والمؤسسات التجارية، والشركات، فلماذا؟ هل هذا لطبيعة الوقف
أولضعف الإدارة؟

سؤال ينتظر الجواب، ومشاكل استحقت الحلول من المفكرين والاقتصاديين الإسلاميين،
ومن الباحثين والمشرفين على الأوقاف.

1.3 فرضيات البحث:

- إن هذا البحث يؤمن بأن الأوقاف الإسلامية النيجيرية من أهم المؤسسات الاقتصادية
الإسلامية، التي يمكن أن تتلائم بالتغيرات الاقتصادية في هذا العصر الذي يعبر عنه بعصر
الإزدهار المالي والاقتصادي، وبإمكانها أن تتزاحم مع المؤسسات المالية المعاصرة جنباً إلى
جنب في الأنشطة الاقتصادية .

- وأن الأوقاف ينبغي أن تكون من أهم المراكز إسهاماً في التكافل الإجتماعي والتربوي
إذا استثمرت بطرق شرعية لائقة .

- أن الأوقاف في عصرنا الحاضر بحاجة ماسة إلى إشراف متقن ومنظم، يُمهّد لها النهوض
لتؤدي رسالتها .

1.4 أهداف البحث:

1- يهدف هذا البحث إلى دراسة أحوال الأوقاف في نيجيريا- بجنبيها الوصفي والكمي
مع التركيز على الجانب الإداري والاستثماري والتطويري والقانوني، والتحديات التي
تعترى هذه الجوانب كلها.

- 2-دراسة المراحل التي مرت بها الأوقاف منذ أيام الاستعمار وبعده والتطورات التي تجري في مجال الوقف في نيجيريا.
- 3-سرد أقوال العلماء والخبراء فيما يتعلق بمسائل إدارة الأوقاف وتطويرها عامة، والنظر إلى امكانية الاستفادة منها وتطبيقها في تنمية وإدارة أوقاف نيجيريا بصفة خاصة.
- 4-دراسة شاملة للتحديات والمشكلات الإدارية، والتنموية، والقانونية، التي تعترض الأوقاف في نيجيريا واقتراح الحلول لها.

1.5 أسئلة البحث:

- 1- ما الجهات القائمة بإدارة الأوقاف وتطويرها في نيجيريا، و النظم المتبع في ذلك، ومدى دور تلك الجهات في حفظ حقوق هذه الأوقاف؟
- 2- ما وجهة نظر الدستور النيجيري تجاه إنشاء الأوقاف في نيجيريا وإدارتها؟
- 3- ما هو الهيكل الإداري وتقسيماته في المؤسسات الوقفية النيجيرية- على المستوى الفدرالي والولائي- وصلاحيه كل منهما؟
- 4- ما أنواع الأوقاف في نيجيريا وما أساليب المستخدمة في تطويرها في الوقت السابق والحاضر؟
- 5- ما التحديات القانونية والاقتصادية والإدارية التي تواجه الأوقاف النيجيرية في العصر الحاضر؟
- 6- ما وضع الأوقاف التي تحت إشراف الأفراد والمؤسسات الخاصة؟
- 7- ما المشاكل التي تمت دراستها والحلول المطروحة؟
- 8- ما الأساليب الحديثة المستخدمة في إدارة الأوقاف وتنميتها حول العالم ومدى إمكانية الاستفادة منها في تطوير أوقاف نيجيرية؟

1.6 أهمية البحث:

تؤكد أهمية هذا الموضوع في النقاط الآتية:

- أن الأوقاف أصبحت لها أهمية كبيرة في دائرة المعاملات الاقتصادية في عصرنا الحاضر، وصلتها بالاقتصاد الإسلامي، وما يتمتع به الإقتصاد الإسلامي من الإقبال إليه، والإهتمام الشديد به من الحكومات والمؤسسات على مختلف أشكالها، ومن أفراد المسلمين ومن غيرهم في هذه الأيام، فأوجب ذلك على الباحثين القيام بالبحث عن الأساليب والآليات الإسلامية لتكون الأسواق الإسلامية غزيرةً بسِلْعها، والوقف من أهم تلك السلع والآليات.
- أن هذا البحث يتحدث عن دولة فيها أكثر من ثمانين مليون مسلم، فلا ريب أنه ستكون هنالك رغبة كبيرة في معرفة أحوال الأوقاف في ذلك القطر، وكذلك معرفة ما لدى المسلمين هنالك من المشاعر والحضارة الإسلامية من خلال مؤسساتهم الوقفية.
- كما تتأكد أهمية هذه الدراسة عند عرض الباحث لنشأة تاريخية للوقف في نيجيريا، وبالتالي سيعطي هذا البحث القارئ فكرة عامة عن دور الوقف في تحقيق التكافل بين أفراد المجتمع النيجيري.
- وحسب علم الباحث، ونتيجة لما بذله من الجهد في البحث عن الدراسات حول موضوع البحث، فقد توصل لنتيجة قلة الأبحاث الشاملة في هذا المجال، ولذا سيتناول هذا البحث الجوانب التي لم يتطرق إليها الباحثون بشكل شافٍ. ومن تلك الجوانب:

الدراسة عن أحسن الطرق المعاصرة لإدارة الأوقاف وكذلك تطويرها، مع الإلتفات إلى جوانب التحديات والمشاكل التي تواجهها المؤسسات الوقفية في نيجيريا، بما في ذلك من الجوانب الاقتصادية والتنموية، والإدارية، وبالتالي إقتراح الحلول لهذه

المشاكل، من خلال وجهة نظر الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي النيجيري، وهذا سوف يفيد المؤسسات الوقفية النيجيرية.

1.7 منهج البحث:

سوف تتعدد مناهج البحث المستخدمة في هذا البحث، على النحو التالي:

(أ) ما يتعلق بجمع المادة العلمية. ويعتمد الباحث في الحصول على المعلومات على المكاتب، حيث يتمكن من الاطلاع على الكتب والمقالات، كما يعتمد على شبكة الإنترنت في الحصول على المعلومات والمقالات، وكذلك ما أجراه من المقابلات مع بعض من له علاقة بإدارة الأوقاف وتنميتها، كما قام الباحث بسفر إلى ولايات مختلفة ليتمكن من الزيارات والدراسات الميدانية والجدوى في هذا الموضوع، حيث نزل إلى الساحة، وتمكن من معاينة الأعيان الموقوفة وتصوير بعض منها، لتتم له في ذلك ملاحظات لازمة.

(ب) ما يتعلق بتنسيق المعلومات.

سلك الباحث عدة مناهج في ذلك، مثل:

المنهج التحليلي لترتيب المعلومات التي تم جمعها، واستنباط الأحكام منها، ثم التعليق عليها، وما إلى ذلك من طرق الدراسات الأكاديمية، وكذلك سوف يستعمل الباحث المنهج التاريخي، لاستعراض النشأة التاريخية للوقف في نيجيريا.

كما سيستخدم في هذا البحث أيضاً المنهج الفقهي المقارن، للمقارنة بين آراء الفقهاء في القديم والحاضر، واستنتاج الرأي الراجح منها إذا تعارضت، وكذلك مقارنة بعض الوقائع والأوضاع، بما يماثلها في دول الأخرى.

وأما النصوص والمعلومات المنقولة من مصادر غير عربية، فيحاول الباحث ترجمتها ووضعها في هذا البحث باللغة العربية، من غير نقلها كما هي باللغات الأخرى، إلا الفقرات والبنود القانونية فسينقل الباحث الجزء الذي يحتاج إليه من دون التعرض لترجمتها إلى العربية في الغالب.

وأما الأمور المتشابهة في شؤون الإدارة والتنمية فيكتفي الباحث بالحكم العام عليها.

(ت) وأما من حيث توثيق النقول، والأقوال، فيحاول الباحث الرجوع إلى مصادرها الأصلية، ويكتفي بالمصادر الثانوية حينما يتعسر الرجوع إلى المصادر الأصلية. وما كان من أقوال الآخرين يشار إلي مصدره في الهامش مع التقيد بالمنهجية الأكاديمية في ذلك، ليكون الهامش على وتيرة واحدة، إلا ما تخلف من ذلك فيشار إلى أنه غير مذكور، وأما المنقولات من شبكة إنترنت فيكتفي فيه بذكر الموقع في الغالب.

1.8 حدود البحث

ولهذا البحث حدود يتقيد بها وهي حول أربع مرتكزات كالاتي:

المرتكز الأولى: حول أحكام الأوقاف في الشريعة الإسلامية، والطرق الشرعية في الاستثمار الأوقاف وتطويرها.

المرتكز الثان: وهو حول مباحث ومحاور فيما يختص بالمؤسسات الخيرية الدعوية، والتي هي المهمة بانشاء الأوقاف وإدارتها من لدن أيام الاستعمار إلى يومنا هذا، ونظرا لكثرتها في نيجيريا فسيركز الباحث على أربعة منها، لتمييزها عن الأخرى بسميزات عدة، مع الإشارة إلى غير هذه الأربعة إذا دعت الحاجة إلي ذلك، وتلك المؤسسات الأربعة هي 1. جماعة إزالة

البدعة وإقامة السنة، بشقيها. 2. جماعة أنصار الدين. 3. جماعة نصر الإسلام، 4. وجماعة نصر الله الفاتح.

تميزت هذه الجمعيات عن غيرها بكثرة أوقافها وانتشارها في كل الدولة، وكثرة أتباعها.

وأما المرتكز الثالث: فهو متضمن لمحاوير ومباحث حول بداية تدخُّل الحكومة النيجيرية في شؤون الأوقاف، وتحمل مسؤولية إدارتها، وهذا يختص بالولايات التي تطبق الشريعة فقط دون غيرها، بما في ذلك من النظر في الدستور والقوانين الوضعية النيجيرية فيما يختص بإدارة الوقف أو تنميته، أو ما أصبح حجر عثرة في طريق تنمية الأوقاف.

والمرتكز الرابع: في النظر في بعض المشاكل التي تواجهها الأوقاف في نيجيريا، وإقتراح الحلول لها.

1.9 الدراسات السابقة.

وفي مبدأ هذه الدراسات يأتي ما كتبه الباحث محمد لول دابوا، فقد قدم بحثه بعنوان **Islamic Law and Charitable Trusts: Its Practice and Application in Nigeria**²

وهو بحث مهم جدا في شؤون الأوقاف النيجيرية وإدارتها، ويستفيد منه كل من أراد الاطلاع في هذا المجال، تناول فيه الباحث موضوع تطبيقات الوقفية في نيجيريا، حيث يفهم مما توصل إليه الباحث أن إدارة الأوقاف مسؤولية المؤسسات الخيرية الخاصة، فقد ركز على الجهات المختصة بذلك، وأنواع أوقافها، وتطبيقاتها في مجال تنمية³ الأوقاف، غير أن هذا البحث يعتريه نقص في كثير من النقاط والمجالات التي تناولها الباحث، فعلى سبيل المثال، يجد

²Dabo, Muhammad Lawal (1993), *Islamic Law and Charitable Trust: Its Practice and Application in Nigeria*, Ahmadu Bello Universty Zaria, Nigeria: Centre for Islamic Legal Studies.

³المصدر السابق ص 81-133

الباحث أن الكاتب ركز البحث على دور المؤسسات الدينية الخيرية في إنشاء الأوقاف وإدارتها، وذكر لذلك عدداً من المؤسسات، وأعرض عن بعض المؤسسات الأخرى التي تهم بإدارة الأوقاف، وتحتضن عدد هائلا جدا من الأوقاف لحد لايمكن التهاون به، مثل جماعة إزالة البدعة وإقامة السنة، (بشقيها) والمؤسسات الإسلامية العالمية المتواجدة في الدولة، كالمؤسسة المنتدى الإسلامي، والمؤسسة الحرمين، فهذه المؤسسات لايمكن تهميشها عند الكلام عن دور المؤسسات الخيرية في إدارة الأوقاف وإنشائها في نيجيريا، بل تحظى بالأرقام الأوائل في قائمة المهتمين بهذا المجال.

وكذلك أيضا لم يتطرق لدور الحكومات النيجيرية في شؤون الأوقاف، وإن كان المؤلف معذورا في ذلك، لسبق بحثه على هذه التطورات المستجدة في مجال الوقف، ولقد حدث للأوقاف بعد كتابة بحثه تطورات عظيمة صنعت الإزدهار والبهجة في الأوقاف، حيث أصبحت اليوم بعض الحكومات تهم بالأوقاف جدا، وأنشأت لذلك مفوضيات، لهذا سيقوم الباحث بإكمال هذه النقائص وإبراز هذه التطورات إن شاء الله.

وأما الكاتب مصطفى آدم كلو (2004) من جامعة ميدوغوري،(Maiduguri) في بحثه بعنوان

The Economic Dimensions of Shari'ah in Northern Nigeria: Case Studies Borno and Yobe States⁴

فقد قام فيه بالمقارنة بين برامج مكافحة الفقر الحكومية، وبين البرامج الإسلامية التي تقوم به الحكومات الإسلامية في شمال البلاد، في مجال تنمية إقتصاد الشعب، ومكافحة الفقر والبطالة، حيث توصل إلى أن كل برامج مكافحة الفقر الحكومية-المحلية منها والعالمية- التي يبلغ عددها إلى أكثر من خمسة عشرة برنامجا في نيجيريا، لم تتمكن من تحقيق الهدف المؤمول

⁴Kolo, Mustapha Adam (2004), *The Economic Dimensions of Shari'ah in Northern Nigeria: Case Studies Borno and Yobe*, paper presented at the fifth In-House forum on the Economic Dimensions of Shari'ah in Northern Nigeria at Nassarawa Guest palace Hotel, on 29-may 2004 [http://www.docstoc.com/docs/19610747/SIDOP-5thForum-Paper\(05/01/2010\)](http://www.docstoc.com/docs/19610747/SIDOP-5thForum-Paper(05/01/2010))

منها، وذلك نتيجة لما تعانيه من فشل في تخطيطاتها، وإنقيادها لسياسات لا تخدم مصالح الفقراء وأهل القرى الذين هم المعنيون بهذه البرامج،⁵ بخلاف البرامج الشرعية التي تقوم بها الحكومات الإسلامية، كالزكوات والأوقاف، استطاعت أن تبرز كفاءتها في تحقيق أهدافها السامية، التي منها مكافحة الفقر ومحوه، ولقد أبرز في هذا البحث دور الأوقاف التنموي في تلك المناطق، ولم يتعرض لشؤون إدارة الأوقاف، ولا لمشاكل التي تعانيها، فسيقوم الباحث بإكمال ما تبقى في هذا الجانب أثناء كتابة هذا البحث إن شاء الله .

وكذا الشيخ عمر علي (2004) من جامعة عثمان بن فوديو في سوكتو في مقالته بعنوان: **The Economy and Shari'ah in North West Zone: with Particular References to Sokoto and Zamfara States.**⁶ فيه الباحث إظهار العلاقة بين التطورات الاقتصادية في تلك المناطق، وبين البرامج الإسلامية القائمة هناك من خلال منظور الوقف والزكوات، نتيجةً لتطبيق الشريعة في الولاية، وكما مال إلى أن ولاية زمفر تقدمت على زميلتها ولاية سوكتو من جانب تقوية إقتصاد الشعب، ورفع مستوى دخل الأفراد، والتنمية البشرية، تحت مسميات عدة، ومن بينها نظام الوقف،⁷ حيث تأخرت ولاية سوكتو في ذلك، لقلة إهتمامها بالأوقاف، إن كان (ولاية سوكتو) إهتمت بجانب المشاريع الإعمارية أكثر من ولاية زمفرى، لقد ذكر شيئاً في هذا البحث عن دور أوقاف التنموي في تلك المناطق، ولم يتعرض لشؤون إدارة الأوقاف، وتنمية الوقف نفسه، فسيقوم الباحث بإكمال ما تبقى في هذا الجانب أثناء كتابة هذا البحث إن شاء الله .

⁵ المصدر السابق ص 3.

⁶Chika, Umar Aliyu (2004)*The Economy and Shari'ah in North West Zone: with Particular References to Sokoto and Zamfara States*, paper presented at the fifth In-House forum of Shari'ah information and Documentation Project , on the theme : Economic Dimensions of Shari'ah in Northern Nigeria at Nassarawa Guest palace Hotel, on 29-may 2004

⁷المصدر السابق , ص 3

ومما يبدو أن من أظهر أهداف الكاتيبين

Alh, Sani Zangon Daura and Malam Yusuf Sambo Rigachikum

لتأليفكتاهما بعنوان:⁸ *Mahimmancin Waqaf a musulunchi*.

هو، حث الناس عامة، والأغنياء خاصة، على تحببب الأموال في سببب الله، واتخذوا في ذلك أسلوب ضرب الأمثلة والنمازج، حيث ضربوا لذلك مثالا علميا، وهو ما قام به أحدى الباحثين من تحبببب عدد كبير من البيوت والأراضي والأسهم، وأنشأ لها إدارة خاصة بها، وهو كتاب قيم يستفيد منه كل من أراد التعرف على أماكن أوقاف مؤسسة مريم الخيرية، وعناوينها في الدولة.

وأمالدكتور منذر كهف فقد قدم بجهته بعنوان

⁹Financing the Development of Awqaf property

وهو بحث قيم، ومن أبرز الأفكار القيمة التي ابداهها فضيلته في هذا البحث، هي طرق تمويل مشاريع الأوقاف وتنميتها بأساليب جديدة، لم تكن مفصلة في تراثنا الفقهي القديم بنصها أو كفييتها، بل هي مستعارة من المعاملات التجارية المعاصرة، على ضوء ما يتماشى وينسجم مع قواعد شريعتنا الغراء، وتخضع لأحكامها، وهي فكرة قيمة جدا، استفاد منها الباحث في بجهته هذا، حيث أن المسألة من صميم عنوان البحث، ومن سلب عناصر موضوعاته، لذا سيحاول الباحث الاقتباس من تلك الأفكار وأساليب تنمية الأوقاف على ضوء ما أبداه الشيخ، وغيره من

⁸Alh, Sani Zango Daura da Malam Yusuf Sambo Rigachikum ,*Mahimmancin Waqaf a musulunchi*, Nigeria,Kaduna: Nationhouse press ltd.

⁹kahf,munze (1998), *Financing the Development of Awqaf property*, Paper presented at the Seminar on Development of Awqaf organized by IRTI, Malaysia: Kuala Lumpur, March 2-4, 1998
[http://www.islam.co.za/awqafsa/sorce/library/Article%207.htm\(05/01/2010\)](http://www.islam.co.za/awqafsa/sorce/library/Article%207.htm(05/01/2010))

الأجلاء مما ذكره في هذا المجال، ومن تلك الأساليب الإستثمارية والتنمية التي أشار إليها الدكتور، أساليب استثمار الأوراق النقدية الموقوفة (CASH WAQF FUND) كآلية للتمويل، وذلك بناء على إجازة المذهبي الحنفي والمالكي¹⁰ لهذا الصنف من الوقف، والطريقة التطبيقية لهذا النوع من الوقف، هي أن رأس المال لا يستهلك بل يبقى متداولاً، وإنما يستهلك ثمراته، وختتم الشيخ بحثه بمسألة أخرى وهي وقف العملة مؤقتاً،

(Temporary Waqf Deposits) وهي تخالف الأولى في كونها غير مؤبدة، ورأس مالها إما من المتبرعين مباشرة، كوقف مؤقت منهم، أو ما في الحساب الجاري للعملاء، تستغل هذه الودائع في المعاملات التجارية، والأرباح المحسولة في ذلك تستعمل في تنمية مشاريع الأوقاف، وسيشير الباحث إلى أن هذين المسألتين من المؤشرات الأساسية لاستقلال الذاتي لبرامج استثمار الأوقاف وتنميتها في نيجيريا، وسنبرهن على ذلك من خلال محاور البحث إن شاء الله.

وأما الدكتورة، سيني مشيطة محمود في كتابها بعنوان،

¹¹Waqf in Malaysia: Legal and Administrative Perspectives وهو

كتاب قيم، أبرزت فيه كثيراً من المسائل والمباحث القيمة، و من هذه الأفكار القيمة التي تناولته في هذا البحث، فكرة انطواع وإدراج كل شؤون الأوقاف تحت منظمة واحدة

¹⁰المصدر السابق تحت عنوان CASH WAQF FUND

¹¹Siti, Mashitoh Mahamood(2006), *Waqf in Malaysia: Legal and Administrative Perspectives*, Kuala Lumpur , Malaysia: Universty Malaya press.

مع مباشرة المتولي في المراقبة، وهذه المنظمة (SIRC/MAIWP) هي الجهة الرسمية المسؤولة عن إدارة الأوقاف، والحفاظ عليها في كل الدولة، مع اختلاف يسير في أنظمة بعض الولايات عن الولايات الأخرى، غير أن هذه المنظمة في سبيل تنفيذ الوظائف والمسؤوليات التي عليها، تفاجأت ببعض الصعوبات المتولدة من طبيعة بعض القوانين المدنية،¹² أو وضع المؤسسات الوقفية الإقتصادية، وسينتفع الباحث جدا بهذا الكتاب في كثير من المجالات أثناء كتابته لهذا البحث، ومن ذلك دراسة إمكانية إختراع مثل هذه الدوريات والمفوضيات، لكي ينتظم تحت ظلها أوقاف نيجيريا، وكما يستحق الكتاب لأن يكون مرجعا للإداريين والإقتصاديين، وللمتخصصين في إدارة الأوقاف، والقضاة والمحامين، وطلبة العلم في كليات الشريعة والقانون وغيرها، ولمن أراد الاستفادة من العامة.

وكذلك الباحثان د/ حسان الدين أحمد و أ. د/ أحمدالله خان (1418)¹³

فقد توصلا في بحثهما بعنوان:

Strategies to Devilup Waqf Administration in India.

إلى عدة فوائد، ومن أهمها: أنه ليس هناك ضغوطات قانونية تمنع من إنشاء الأوقاف أيام الاستعمار البريطاني على الهند، غير أن نظام البريطاني في قضية تناوب الإستغلال الأراضي غير مشجع لإنشاء الأوقاف وتنميتها .
وكما أن المستعمر اهتم جداً بفرض الضرائب على المؤسسات الوقفية، مما أضر بها كثيرا، ومن أجل الضرائب رفض أن يعترف بنظام الوقف على الأولاد.

12

¹³Hasanuddin Ahmad, and. Ahmedullah khan(1418), *Strategies to Devilup Waqf Administration in India.* Fist edition, Jedda Saudi Arabi'a: IDB, IRTI.

كما توصلنا إلى أن التعاون الجماعي الذي يضم الحكومة والمجتمع ورجال الدين والقادة، وقيامهم جميعاً على إدارة الأوقاف جنباً بجنب، من الأساليب التي تعين على تنمية إدارة الأوقاف في الهند، وسينتفع الباحث جداً بهذا البحث في كثير من المجالات أثناء كتابته لبحثه هذا، ويستحق البحث لأن يكون مرجعاً للإداريين والإقتصاديين، والمؤرخين، وللمتخصصين في إدارة الأوقاف، والقضاة والمحامين، وطلبة العلم، ولمن أراد الاستفادة من العامة.

وأما الباحثان محمد طاهر بن الحاج محمد، وعبد الحميد بن الحاج مر يمن، فقد حاولا في بحثهما بعنوان: **Obstacles of Current Concept of Waqf to the Development of Waqf Properties, and the Recommended Alternatives.**¹⁴

أن يصوغا مفهوم الوقف صياغة جديدة على ما يناسب ظروف العصر، ومحاولة تسهيل ضوابط الوقف عن طريق معالجة الشروط الأساسية التي يشترطها جمهور الفقهاء لصحة الوقف، كما أنهما حفظهما الله، اعتبروا خصائص الوقف ومميزاته بأنها هي الأساس لكل المشاكل والعراقيل الحاجزة عن تنمية الأوقاف¹⁵، وأنها حسب هذا الرأي سمات سلبية التي أصبحت حجر عثرة في طريق اشتراك الأوقاف في البرامج التنموية المعاصرة، مع أن هذه الخصائص التي هي التأييد والازوم، وزوال ملكية الواقف، وبقاء العين الموقوفة، اعتبرها العلماء من أهم الخصائص الإيجابية¹⁶ التي يتميز بها نظام الوقف عن غيره من الأنظمة .

¹⁴Sabit, Mohammad Tahir b. Haji Mohammad, and Abdul Hamid b. Hj. Mar Iman, Obstacles of Current Concept of Waqf to the Development of Waqf Properties and the Recommended Alternative. www.pdfqueen.com/pdf/wa/waqf/6/ (05/01/2010)

¹⁵المصدر السابق ص, 31-28

تبنيًا هذه الفكرة لما يعتقدانه من ضرورة إعادة النظر في مفهوم الوقف القديم لعدم لياقته مع التطورات الإستثمارية المعاصرة.

وليس هذا -في نظر الباحث- بمنهج سليم لمعالجة المشاكل، لذلك سيحاول الباحث إثبات أن من خلال تراثنا الفقهي القديم ما يحل مشاكل التي تواجهها المؤسسات الوقفية، وكما سيؤكد البحث على أهمية تلك الخصائص التي يتمتع بها نظام الوقف، ويتميز بها عن غيره، والتي هي التأييد وزوال الملكية.

وأما الباحث (2008-2009) ¹⁷ Sevinç Sevda Kılıçalp

في بحثه بعنوان:

Centralization of the Ottoman State and Modernization of the .Waqf System

قد أبدى فيه أفكاراً طيبة كثيرة وهامة، ومن تلك الأفكار: اهتمام الإمبراطورية العثمانية التركية بالأوقاف قبل تغلب العلمانيين على الإمبراطورية، حيث كانت تعتمد عليها كأحسن برنامج لتوفير الخدمات العامة، ومساندة الإنسان الفقير. ثم استهدف العلمانيون هدم المؤسسات الوقفية وتهوين قوتها في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات، لما قاموا بهدم كل قوة تقف أمامهم، من القوات العسكرية والاقتصادية والقيادية الدينية والاجتماعية، وأقاموا مكانها قوة علمانية مركزية موحدة، أدركت المؤسسات الوقفية نفسها ضمن القوات المستهدفة، لما تحتضنه من الثروات الهائلة والقوة الاقتصادية، كما تضررت الأوقاف من هذه التغيرات، وظهرت التأثيرات السلبية عليها، وضعف أمرها بعد تحول الأمبراطورية العثمانية إلى حكومة مركزية علمانية.

¹⁷Sevinç Sevda Kılıçalp (2009), *Centralization of the Ottoman State and Modernization of the Waqf System*, Fourth Edition, University of Bologna.

وأما مقالة الشيخ سيد خالد حسين المعنونة ب:

Empowering the Poor(2007)¹⁸

فهي عبارة عن ملخص لما تفضل به أصحاب الفضيلة العلماء، حول واقع الأوقاف في العالم الإسلامي، وكانت المشاركة من جهابذة العلماء حول أربعة أسئلة، وهي هل يمكن أن يكون الوقف مؤقتاً أم هو نظام دائم لا يسمح للتراجع؟ وهل تعتبر إدارته مسؤولية الحكومات أم هي على المنظمات الخاصة؟ وما السبيل للوقف في تكوين صناديق الإعانة، والمساعدات للفقراء والمحتاجين؟ وكانت الأجوبة من المشايخ حسب تطبيقات الوقفية المعاصرة في بلدان العالم المختلفة، وذلك في المؤتمر العالمي للأوقاف المنعقد في 6-7/05/2007 في سنغافورة، وكانت المقالة مهمة جدا حيث تحكي كثيرا عن أوضاع الأوقاف في البلدان الشتى، فهذه الأسئلة تنصب في صلب موضوع هذا البحث حيث يحاول الباحث أن يجيب عن بعضها في الأوقاف النيجيرية .

وهناك أيضا بحث للدكتور منذر كهف بعنوان :

Waqf and Its Sociopolitical Aspects¹⁹ (1992)

وهو بحث مفيد جدا، تناول فيه الدراسة عن التسلسل التاريخي عن الدور البارز للوقف في التنمية الاجتماعية، والتكافل الاجتماعي على مدار العصور، من مبدأ تاريخ البشرية، حيث كان مصدراً رئيسياً لمصاريف قطاعات كثيرة في حيات الناس في جميع البلدان

¹⁸. Syed, Khalid husain (2007), *Empowering the Poor*, a paper presented at internation comprence on waqf at singapore: fullerton hotel, on 6- 7 march 2007

¹⁹Kahf, Munzer (1992), *Waqf and Its Sociopolitical Aspects*, IRTI, www.waqfsa.org.za. (05 / 01 / 2010)

الإسلامية، والأقليات المسلمة على مختلف الظروف، فجعل ذلك للوقف قبولاً عند الناس، مما أدى إلى انتشار الأوقاف في كل الدول الإسلامية، وأصبحت تسع قسماً كبيراً من الأراضي، وقد بلغ سعتها في بعض الدول ربع الأراضي المعمورة كلها، كما أشار إلى النتائج السلبية التي خلفها الاستعمار على البلدان الإسلامية في مفهوم الوقف ومؤسساته عند العامة، وسيستفيد الباحث من هذا البحث في إلقاء الضوء على الدور التنموي الذي تلعبه الأوقاف في المجتمع النيجيري، ومدى تأثير الاستعمار على الأوقاف النيجيرية.

وهذه البحوث المتقدمة ذات صلة بموضوع هذا بحث مباشرة، وكما يلاحظ أنها تناولت كثيراً من التجارب في إدارة الوقف وتطويره حول العالم مما يساعد الباحث في معالجته لأحوال الأوقاف في نيجيريا من خلال المقارنات والتحليلات وغيرها من أساليب الدراسة - والله تعالى هو المستعان.